الأمم المتحدة S/2020/1042

مجلس الأمن

Distr.: General
30 October 2020

Original: Arabic

رسالتان متطابقتان مؤرختان 26 تشرين الأول/أكتوبر 2020 موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة

بناءً على تعليمات من حكومتي، أود أن أنقل إليكم موقف الجمهورية العربية السورية من تقرير الأمين العام للأمم المتحدة التاسع والستين حول تنفيذ قرارات مجلس الأمن 2139 (2014)، و 2165 (2014)، و 2191 (2014)، و 2258 (2015)، و 2332 (2016)، و 2393 (2017)، و 2401 (2018)، و 2449 (2018)، و 2504 (2020)، و 2533 (2020) (S/2020/1031).

تؤكد حكومة الجمهورية العربية السورية مجدداً على مشاغلها التي أثارتها سابقاً في معرض ردودها على تقارير الأمانة العامة والمتعلقة بتنفيذ قرارات مجلس الأمن المشار إليها أعلاه. وتود الإشارة في هذا الصدد إلى أن هذه التقارير تتبنى ذات التوجه المتسم بالعداء المتزايد للدولة السورية. كما يتجاهل التقرير مشاغل الجمهورية العربية السورية ومواقفها من مجريات الأحداث، ويستمر في تجسيد مواقف الدول المعادية للجمهورية العربية السورية وشعبها الذي يناضل من أجل دحر الإرهاب المدعوم من قبل دول باتت معروفة لدى الجميع.

لقد أثارت قراءة الحكومة السورية لتقرير الأمانة العامة التاسع والستين الكثير من التساؤلات وعلامات الاستهجان على إصرار معدي التقرير على إعداد تقارير متناقضة في محتواها، ومسيسة في أهدافها، ومنتهكة لأحكام القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة بالشأن الإنساني، لا سيما قرار الجمعية العامة 182/46، ومن بين تلك التساؤلات والتناقضات ما يلي:

- يشير التقرير في أكثر من فقرة، لا سيما الفقرة 2 من النقاط الرئيسية والفقرة 5، إلى تراجع الاقتصاد السوري واستمرار شعور الشعب السوري بتأثير الأزمة الاقتصادية في جميع أنحاء البلاد، وإلى ظهور طوابير طويلة للحصول على الخبز أو الوقود، ويسهب التقرير في الحديث عن انعدام الأمن المعيشي للمواطن السوري ومخاوف بشأن قدرة المدنيين على التكيف خلال أشهر الشتاء، لكن التقرير يتجاهل بشكل كلي الإشارة إلى الأسباب التي أوصلت الشعب السوري إلى الحالة التي هو عليها، ومنها: استقدام بعض الدول الغربية لإرهابيين من مختلف أصقاع الأرض إلى سورية لزعزعة الأمن والاستقرار التي كانت تنعم فيه، والإجراءات القسرية أحادية الجانب، والحصار الاقتصادي التي تفرضه بعض الدول الغربية على سوريا وشعبها، وآخرها ما يسمى "قانون قيصر"، بالإضافة الى جائحة كورونا. فكان حريًّا بمن ساهم في إعداد هذا التقرير أن يلح على ضرورة رفع جميع أنواع العقوبات والحصار الاقتصادي على سورية لا سيما في ظل جائحة

الرجاء إعادة استعمال الورق

كوفيد-19 التي أنهكت دولاً ذات اقتصاد معافى وقوي فكيف بدولة تخوض حربا على الإرهاب من تسع سنوات؟!

- يكرر التقرير في عدد من فقراته، منها الفقرة 4 من النقاط الرئيسية والفقرة 17 والفقرة 18 في معرض استعراضه للتطورات في منطقة شمال غرب سورية والتي يسميها "منطقة تخفيف التوتر"، ذات المغالطات لجهة تلميح التقرير إلى وجود انتهاكات لوقف إطلاق النار والغارات الجوية التي نتج عنها قتلى من النساء والأطفال، في حين أن من يقوم بقتل المدنيين من نساء وأطفال وتدمير البنية التحتية هم المجموعات الإرهابية المسلحة وعلى رأسها ما تسمى "هيئة تحرير الشام" المصنفة من قبل مجلس الأمن كمنظمة إرهابية، وقد اعترف التقرير في الفقرة 21 بمواصلة ما يسميها "الجماعات المسلحة غير الحكومية" في شمال غرب سورية استهداف المدنيين بشكل منهجي.

- أشار التقرير في الفقرة رقم 10 إلى تعطل محطة علوك للمياه عن العمل لمدة أسبوعين، الأمر الذي أثر بشكل مباشر على حياة ما لا يقل عن 000 460 مواطن سوري يقطنون في تلك المنطقة، وكذلك إلى تزايد حالات التدهور الصحي لسكان تلك المنطقة بسبب استخدام المياه من مصادر بديلة وفي بعض الحالات غير آمنة، ولكن التقرير، وكالعادة، تجاهل ذكر النظام التركي المسؤول الوحيد عن ارتكابه المتكرر لتلك الجريمة التي ترقى إلى مستوى جرائم الحرب وجرائم ضد الإنسانية، وبما ينتهك بشكل فاضح القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

- تحدث التقرير لا سيما في الفقرة 11 عن تردي الأوضاع المعيشية والصحية للقاطنين في مخيم الهول، ووفاة أطفال نتيجة تردي وضعهم الصحي لا سيما في ظل جائحة كوفيد-19. والجميع يعلم على من تقع المسؤولية فيما يحدث في هذا المخيم من جرائم ضد الإنسانية، ولا تزال الحكومة السورية مستمرة في التعاون مع الهلال الأحمر العربي السوري، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، والأمم المتحدة، لمعالجة الوضع في ذلك المخيم.

- تتفق الجمهورية العربية السورية مع إشارة التقرير في الفقرة رقم 14 إلى أن القاطنين في مخيم الركبان يعيشون في "ظروف قاسية"، لكنها تعرب عن استهجانها لتجاهل التقرير ذكر المسؤول الوحيد عن تردي الأوضاع الإنسانية والمعيشية لقاطني المخيم، وهو الاحتلال الأمريكي. كما يتم تجاهل جهود الحكومة السورية في إعادة معظم قاطني المخيم إلى بلداتهم وقراهم ومساكنهم في سورية وذلك بالتعاون مع الهلال الأحمر العربي السوري.

- تتفق الجمهورية العربية السورية مع ما ورد في الفقرة رقم 21 والفقرة رقم 22 لجهة مواصلة الجماعات المسلحة في شمال غرب وشمال شرق سورية استهداف المدنيين بشكل ممنهج، واستمرار تلك الجماعات في استهداف بعض العاملين في المجال الإنساني والرعاية الصحية، بالإضافة إلى الإعلاميين، لكن، كالعادة، تجاهل التقرير ذكر السبب الذي يجعل تلك المجموعات المسلحة قوية ونشطة، ولم يدعُ الجهة الداعمة لتلك المجموعات الإرهابية المسلحة إلى الكف عن دعمها سياسياً ومالياً وعسكرياً.

- ذكر التقرير في الفقرة رقم 25 وبسطر واحد أنه لم تسجل أي حوادث أو أعمال عدائية ألحقت أضرارا بالمرافق التعليمة، وهذا ما ينافي حقيقة الأمر الواقع بالمطلق، سواء في منطقة شمال غرب

سورية حيث تسيطر المجموعات الإرهابية المسلحة على المدارس التي لم تقم بتدميرها في المراحل السابقة، أو في منطقة شمال شرق سورية حيث تقوم المجموعات المسلحة الانفصالية بالسيطرة على المدارس الحكومية لتحويلها إلى مقرات لعملياتها العسكرية. وقد أصدرت العديد من المنظمات الأممية تقارير توثق قيام المجموعات الانفصالية بانتهاكها للعشرات من المرافق التعليمية في تلك المنطقة، واستمرارها باتخاذ قرارات تحرم الطلبة من الوصول إلى التعليم وحرية التنقل والحقوق الأساسية الأخرى.

- أسهب التقرير في الفقرة رقم 27 وما بعدها بالحديث عن المساعدات الإنسانية التي تقدم إلى "جميع أنحاء الجمهورية العربية السورية" وأشار إلى العقبات التي تعترض الوصول إلى بعض المناطق، متجاهلاً تعاون الحكومة السورية مع المنظمات الأممية في توزيع تلك المساعدات في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة، وأن السبب الرئيسي لتلك الصعوبات إنما يعود لممارسات المجموعات الإرهابية المسلحة.

- من الواضح أن التقرير الحالي وفي أكثر من فقرة، بات يروج وبشكل واضح، بعد اعتماد مجلس الأمن لقراره 2533 (2020)، إلى نجاعة المساعدات عبر الحدود، ويسوق مبررات غير صحيحة وتنتهك السيادة الوطنية للجمهورية العربية السورية، ويسوق لضرورة إعادة المساعدات عبر باب السلامة، ويتجاهل أن الحكومة السورية قد أبدت استعدادها أكثر من مرة لإيصال المساعدات الإنسانية إلى مستحقيها من داخل الأراضي السورية، وأنها قد قدمت كافة التسهيلات اللازمة لتحقيق هذا الأمر، رغم المعوقات التي تضعها الجماعات الإرهابية المسلحة.

- أورد التقرير في الفقرة رقم 46 جدولاً يوضح إحصاءات حول ما آلت إليه طلبات الحصول على تأشيرات الأمم المتحدة سواء لجهة عددها، أو تلك التي حصلت على الموافقة أو لم تحصل عليها أو المعلقة، وتؤكد الجمهورية العربية السورية أن كل ما ورد في الجدول المذكور غير صحيح وبعيد جداً عن حقيقة الواقع.

وفي الختام، لا بد من التذكير بأن تقديم المساعدات الإنسانية للسوريين والمساعدة في حل أزمة سورية يجب أن يتم بعيداً عن أية اعتبارات تراعي الأجندات السياسية للدول التي صنعت الأزمة السورية وما زالت المسبب الأول لكل معاناة السوريين وآلامهم، وأن عدم مراعاة هذا الجانب يعني استمرار الأمانة العامة في إعادة إنتاج ذات التقارير في سياق ممارسة مملة وتمثل هدراً للموارد المادية والبشرية حتى فقدت هذه التقارير أية قيمة مضافة أو فائدة متوخاة من وراء إصدارها، بالإضافة إلى هدرها للموارد المالية.

آمل إصدار هذه الرسالة كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) بشار **الجعفري**
المندوب الدائم
السفير